

Distr.
LIMITED

TD/B/43/SC.2/L.1
14 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد بيتكو باييف (بلغاريا)

مقدمة - البنود ٦ و ٧ و ١٠ من جدول الأعمال

المتكلمون: أمانة الأونكتاد
المغرب (المجموعة الأفريقية)
الأرجنتين (مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
الفلبين (المجموعة الآسيوية)
الصين

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لاجازته.

وينبغي أن تُرسل طلبات إدخال التعديلات - التي يتعين تقديمها باللغة الانكليزية أو باللغة الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 Or 5655

مقدمة

١- قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٧٥ (الافتتاحية) المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إنشاء لجنة جامعة للدورة للنظر في البنود التالية من جدول الأعمال وتقديم تقرير بشأنها:

"استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد" (البند ٦ من جدول الأعمال)؛

"المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة: تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك" (البند ٧(ب) من جدول الأعمال)؛

"سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" (البند ١٠ من جدول الأعمال)؛

"التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة" (البند ١٠ من جدول الأعمال).

٢- وانتخبت اللجنة الثانية للدورة، في جلستها الأولى والأولى المستأنفة، المعقودتين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، السيد ماركوس كومير (سويسرا) رئيساً لها والسيد بيتكو باييف (بلغاريا) نائباً للرئيس - مقررًا.

٣- وأثناء دورة المجلس، عقدت اللجنة الثانية للدورة ... جلسات رسمية و... جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤- كان معروضاً على اللجنة الثانية للدورة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/43/7).

٥- وقال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند، إن هذه هي أول مرة يضطلع فيها المجلس نفسه بإجراء الاستعراض المنتظم للتعاون التقني، وأن هذا يمثل تسليماً بالأهمية التي مُنحت لهذه المسألة في الأونكتاد التاسع. وقد ظل مستوى نفقات التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد ثابتاً على وجه التقريب خلال السنوات القلائل الماضية، ومن المتوقع أن يستمر ذلك لغاية عام ١٩٩٧. وقد حدث انخفاض في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع حدوث زيادة مناظرة في أموال الصناديق الاستثمارية. أما نسبة الإنفاق المخصصة لأقل البلدان نمواً فقد انخفضت، في حين أن النسبة المخصصة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد ازدادت. واقترح أن تركز المناقشة على القضايا الناشئة عن الأونكتاد التاسع (الفصلان الثالث والرابع من الوثيقة TD/B/43/7)، وليس على استعراض البرامج برنامجاً برنامجاً، وهو أمر يمكن أن تتناوله الفرقة العاملة المعنية بالخطط المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بطريقة تُحدد فيما بعد.

٦- ولاحظ ممثل المغرب مع القلق، وهو يتحدث باسم المجموعة الأفريقية، أنه قد حدث خلال السنوات الأربع الماضية انخفاض في النصيب الذي يعود على أقل البلدان نمواً وعلى أفريقيا من التعاون التقني. وفي حين أن هذه الحالة لا ترجع إلى إجراء متعمد من جانب الأمانة، فإن هذه الأمانة ينبغي أن تتخذ مزيداً من الخطوات النشطة للتخفيف من هذه التطورات السلبية. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تلاحظ أيضاً الانخفاض في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، وكذلك العدد الصغير نسبياً للمشاريع القطرية منظوراً إليها نظرة مستقلة عن المشاريع الإقليمية، وأن هذه المجموعة ترى في هذا الصدد أن المشاريع القطرية لها تأثير مباشر وملحوس بقدر أكبر.

٧- ومضى قائلاً إنه بينما يُرحَّب بالزيادة في النصيب المخصص من التعاون التقني للهياكل الأساسية للخدمات والكفاءة في التجارة، وكذلك بالاتجاهات الإيجابية المستمرة في مجال الترابط العالمي، بما في ذلك إدارة الديون، فإن المجموعة الأفريقية يساورها القلق إزاء ضعف البرامج المتعلقة بالسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقال إنه ينبغي أن تحظى سياسة الاستثمار والمنافسة باهتمام خاص.

٨- ومضى قائلاً إن مجموعته تقدر البرنامج المتكامل في أفريقيا المضطلع بها في إطار متابعة جولة أوروغواي والمشارك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وينبغي في هذا الصدد، وفي سياق التعاون فيما بين المنظمات، عدم السماح للخوف من الازدواج بأن يخنق المبادرات، وينبغي أن يسعى التنسيق إلى تحقيق التكامل مع تجنب الشلل في الوقت نفسه.

٩- وقال، فيما يتعلق بتقييم المشاريع، إنه يوجد تأييد للرغبة في تحديد أرقام مستهدفة محددة عند صياغة مشروع ما. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، فإن الزيادة في التمويل المقدم من اللجنة الأوروبية والمساهمين الآخرين إلى الصناديق الاستثمارية أمر مرحّب به، ولكن الانخفاض في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أمر يبعث على القلق. ويؤمل أن يوقف هذا الهبوط وأن تتحقق شفافية وكفاية التمويل المطالب بهما في الفقرتين ٩٥ و٩٦ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

١٠- وأوضح أن المجموعة الأفريقية تعلق أهمية خاصة على ضمان الترابط بين العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد وأنشطته التنفيذية. وينبغي تقرير هذه الأنشطة حسب الأولويات المحددة من جانب الأونكتاد التاسع والآلية الحكومية الدولية، كما ينبغي تخصيص جزء من الميزانية العادية للأنشطة التنفيذية بغية ضمان إمكانية التنبؤ بها. وفيما يخص خطط الثلاث سنوات، فإن مشكلة الموارد يمكن حلها باستخدام أرقام التخطيط الإرشادية الثلاثية السنوات، بينما يمكن تقدير الطلب عن طريق استخدام استبيانات تُرسل إلى المستفيدين وعن طريق بعثات لتقييم الاحتياجات. وختاماً، أعلن عن تأييد المجموعة الأفريقية لعرض الأمين العام المتعلق بالصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً. ومن شأن وجود التزام من جانب المانحين وجميع الدول الأعضاء وفقاً لإمكاناتها أن يسمح للصندوق الاستثماري بتحقيق أهدافه.

١١- وقال ممثل الأرجنتين، وهو يتكلم بالنيابة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، إن التعاون التقني أمر عالمي من حيث طبيعته ويجب أن يفيد جميع البلدان النامية، على أن توضع في الحسبان الأولوية المسندة إلى برامج معينة، مثل البرامج المعنية بأقل البلدان نمواً. وقال إن مجموعته تعرب في هذا الصدد عن قلقها من أن نصيب نفقات التعاون التقني في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي - شأنها في ذلك شأن نصيب آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا - قد انخفض خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥، في حين أن نصيب النفقات في أوروبا قد ازداد أكثر من اثنتي عشرة مرة. وأوضح أن البلدان الكائنة في منطقته تحتاج إلى التعاون التقني أكثر من أي وقت مضى بغية الاستعداد لعملية العولمة والإفادة منها.

١٢- وأعلن تأييد مجموعته لأنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد، وخاصة الأنشطة المتعلقة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي لها، وبرنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٢١ (EMPRETEC)، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية. وينبغي مواصلة هذه البرامج كما ينبغي تمويلها عن طريق الميزانية العادية لإعطائها أساساً راسخاً في الأمانة.

١٣- واستطرد قائلاً إنه من أجل الحصول على صورة كاملة للحالة فيما يتعلق بموارد التعاون التقني في أمانة الأونكتاد ولكي يتسنى إيجاد وضع يمكن فيه تقديم مزيد من الاقتراحات بشأن سياسة وتنفيذ التعاون التقني، فإن مجموعته تطلب معلومات من الأمانة عما يلي: عدد الموظفين (من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة) الذين سيُخصصون لبرامج التعاون التقني، إلى جانب أسمائهم ومرتباتهم؛ والموظفين الذين تُدفع مرتباتهم من الميزانية العادية؛ والموظفين الذي تُدفع مرتباتهم من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ ومدى إعادة توزيع النفقات العامة على الشُعبة التي تضطلع بالبرنامج المعني؛ وعدد الخبراء الاستشاريين للتعاون التقني وأسلوب تمويلهم.

١٤- وختاماً، أوضح تأييد مجموعته لبرنامج الكفاءة في التجارة. وقال إن من شأن شبكة النقاط التجارية العالمية أن تساعد البلدان النامية على تدعيم اشتراكها في التجارة الدولية واكتساب امكانية وصول أكبر إلى المعلومات المتصلة بالتجارة.

١٥- وأعرب ممثل القلبين، وهو يتكلم باسم المجموعة الآسيوية، عن أسفه لكون الجدول الزمني لم يسمح للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بالاجتماع لإجراء استعراض دقيق لأنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد. فهذه الأنشطة، كما ذكر في الأونكتاد التاسع، هي تكملة لا بد منها للعمل التحليلي والتداولي الذي يقوم به الأونكتاد. ومن بين الأنشطة التي تحظى بتقدير خاص النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، وبرنامج التدريب البحري (تريمار)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي لها، وبرنامج الاستثمار الأجنبي، وبرنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونظام تحليل ومعلومات التجارة (TRAINS). وأوضح أن الحلقات الدراسية وحلقات العمل المعقودة بشأن متابعة جولة أوروغواي قد اتسمت هي الأخرى بقيمة خاصة.

١٦- وأضاف أن الأونكتاد التاسع قد اتخذ مقررات هامة فيما يتعلق بالتعاون التقني، وأن هذه المقررات تحتاج إلى تنفيذ. وعلى الرغم من أن أياً من البرامج المتوخاة في عام ١٩٩٥ لا يخرج عن نطاق الأولويات المحددة في ميدراند، فإن بعض المجالات المحددة كأولويات - مثل تنويع السلع الأساسية والقضايا المتصلة بالبيئة التجارية العالمية الجديدة - هي مجالات يكاد لا تتناولها البرامج الراهنة.

١٧- وأشار إلى أن الانخفاض في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمر يبعث على الانزعاج. ففي حين أن زيادة مساهمات البلدان والوكالات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية هي أمر يُقدَّر، فإن هذه المساهمات تعني زيادة العمل الإداري كما أنها تؤثر على توزيع النفقات، مثلاً فيما بين المناطق المختلفة. ويجب إتاحة مزيد من الموارد لدعم التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد، كما يجب إقناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية البشرية المستدامة يمكن النهوض بها عن طريق زيادة التجارة والاستثمار. وأعرب عن أمل المجموعة الآسيوية في إنشاء الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن، وقال إنها تناشد البلدان المانحة بأن تسهم في الصندوق بسخاء. وينبغي تشجيع البلدان المانحة على إرسال خبراء معاونين إلى الأونكتاد، بمن في ذلك خبراء معينون من البلدان النامية.

١٨- ومضى قائلاً إن برامج ومشاريع التعاون التقني ينبغي أن تكون لها أهداف ذات وجهة عملية وينبغي تقييمها من حيث تأثيرها على عملية بناء القدرات. كذلك ينبغي أن يعزز الأونكتاد تعاونه مع المؤسسات الدولية الأخرى بغية تحقيق تضافر جهود أكبر وتجنب الازدواج.

١٩- وينبغي تدعيم الروابط بين التعاون التقني وتحليل السياسات. وسيكون للجان دور هام تؤديه في ضمان فعالية ومناسبة التعاون التقني. أما الترتيبات المتعلقة بوضع خطة إرشادية للتعاون التقني فيمكن أن تنظر فيها الفرقة العاملة في إطار بحثها للميزانية البرنامجية. ويمكن أن يبدأ التحضير للخطة المتجددة الثلاثية السنوات للتعاون التقني في بادئ الأمر ببيان للأولويات. وختاماً، قال إن تعزيز برنامج التعاون التقني سيبرهن على أهمية الأونكتاد في تناول المشاكل العملية للتجارة والتنمية.

٢٠- وقال ممثل الصين إن التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد يسهم بشكل نشط في تنمية البلدان النامية. بيد أن الطلب المتزايد على التعاون لا يمكن تلبيته بسبب الافتقار إلى الموارد المالية. ولاحظ بوجه خاص الانخفاض في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتاحة للأونكتاد، ودعا المانحين والمنظمات الدولية إلى مواصلة وزيادة الدعم المالي المقدم منها.

٢١- ولاحظ الزيادة في نصيب الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، واقترح إيلاء أولوية عليا لطلبات البلدان النامية وتحقيق توازن أكثر ملاءمة بين المناطق. وينبغي أن تُنفذ بالكامل الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٩٥ من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". وبالنظر إلى أن القضايا قد أصبحت متعددة القطاعات على نحو متزايد في سياق العولمة والتحرير، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يكثف تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

٢٢- وقال إن الصين تعرب عن تقديرها للأونكتاد لتعاونه التقني، الذي أدى دوراً هاماً في إصلاحات بلده وفي انفتاحه وتنميته الاقتصادية. فالتعاون التقني هو أحد المسؤوليات الرئيسية للأونكتاد، وينبغي تعزيزه وتحسينه. وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ستقدم الدعم المناسب في هذا الصدد.

جلسات غير رسمية

٢٣- واصلت اللجنة الثانية للدورة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الفصل الثاني

المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة
التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية
وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

(البند ٧ (ب))

٢٤- كان معروضاً على اللجنة الثانية للدورة، من أجل نظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك" (TD/B/43/CRP.3).

٢٥- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند، إن مسألة اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد قد ناقشها مكتب مجلس التجارة والتنمية في المشاورات التي عُقدت مؤخراً. وعملاً بالمقرر الذي أُتخذ في المشاورات، قامت أمانة الأونكتاد بإعداد ورقة غرف اجتماعات تحدد بصورة اجمالية الآراء المعرب عنها في المشاورات وتبين الخيارات المتاحة في هذا الصدد (TD/B/43/CRP.3).

جلسات غير رسمية

٢٦- واصلت اللجنة الثانية للدورة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

الفصل الثالث

مسائل أخرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

٢٧- كان معروضاً على اللجنة الثانية للدورة، من أجل نظرها في هذا البند الفرعي، الوثيقة التالية:

"استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات - مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/43/CRP.4).

٢٨- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند الفرعي، إن استعراض المجلس لسياسة الأونكتاد في مجال المنشورات يُضطلع به عملاً بالفقرة ١٠٧(أ) من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377). وبالإضافة إلى استعراض المجلس، فإن الجمعية العامة ستجري استعراضاً لسياسة الأمانة العامة للأمم المتحدة ككل في مجال المنشورات في دورتها الحادية والخمسين، كما أنه يجري النظر حالياً في قضية المنشورات في إطار استعراض الكفاءة على صعيد الأمانة العامة الذي أصدر به الأمين العام للأمم المتحدة تكليفاً في وقت سابق من هذا العام.

٢٩- وكما هو موضح في الوثيقة TD/B/43/CRP.4، أنشأ الأمين العام للأونكتاد فرقة عاملة تُعنى بالمنشورات للنظر في كل جانب من جوانب سياسة الأونكتاد وممارسته في مجال المنشورات. وبالنظر إلى أن الفرقة العاملة ستحتاج إلى بعض الوقت لإتمام أعمالها ونظراً إلى أنها لن تتمكن على أي حال من أن تفعل ذلك قبل أن تكمل الجمعية العامة استعراضها هي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإنها ستقدم تقريراً إلى الأمين العام للأونكتاد في آذار/مارس ١٩٩٧. ولذلك ينبغي النظر إلى الاستعراض الراهن الذي يجريه المجلس على أنه نقطة البداية في عملية، ويؤمل أن يقدم المجلس الإرشاد إلى الأمانة وأن يقر النهج المحدد إجمالاً في الوثيقة TD/B/43/CRP.4.

جلسات غير رسمية

٣٠- واصلت اللجنة الثانية للدورة نظرها في هذا البند الفرعي في جلسات غير رسمية.

باء - التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة

٣١- قال ممثل أمانة الأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند، إن الأمين العام للأونكتاد يعلق أعلى أولوية على قضية التنسيق والتعاون مع المنظمات الأخرى، وإن المبادئ الإرشادية التي يقوم عليها هذا التعاون هي تجنب الازدواج وتحقيق تضافر الجهود. وأوضح أن الأمين العام يتابع تحقيق نهج ينطلق من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة على السواء، وينطوي على عقد اجتماعات منتظمة على مستوى رؤساء الوكالات وعلى الاتصال المستمر على مستوى العمل. ومحصلة ذلك هي وجود مستوى مرتفع من التعاون والثقة.

٣٢- وأضاف أن الأمانة قد حاولت، وهي تزود المجلس بالمعلومات المتعلقة بتعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى، أن تحقق توازناً بين الشمولية من ناحية ومدى الصلة بالموضوع والأهمية من الناحية الأخرى. وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى التعاون الذي يقوم به الأونكتاد على أساس منتظم مع البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية والفروع المختصة الأخرى بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة اللجان الإقليمية. وقد تحقق قدر كبير بالفعل، ولكن ما زال يتعين بطبيعة الحال القيام بالكثير.

جلسات غير رسمية

٣٣- وواصلت اللجنة الثانية للدورة النظر في هذا البند الفرعي في جلسات غير رسمية.

- - - - -